منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك] ودورهما البارز في مجال السياسة النفطية

الباحث/ أشرف محمود علي محمود

(ISSN: 2537 - 0758)

منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك] ودورهما البارز في مجال السياسة النفطية

الباحث/ أشرف محمود علي محمود

المقدمة:

ولقد انضم للمنظمة العديد من الدول، ومازالت تلك المنظمة تؤدي الدور المرسوم لها بكفاءة واقتدار، واستطاعت أن تحقق للأعضاء فيها النجاحات المتوالية، حتى وصل عدد الأعضاء فيها إلى عدد أثنى عشرة دولة، كان من بينهم عدد سبع دول عربية.

ويمكن القول بأن المنظمة قد صادفها عدم التوفيق في بعض الموضوعات، وكان ذلك راجعًا لأسباب عارضة، منها رغبة بعض أعضاء المنظمة في تغليب مصالحهم الشخصية على المصلحة الجماعية، فضلاً عن كثرة الخلافات السياسية التي نشبت بين أعضائها(١).

ويعلم القاصي والداني أن منظمة أوبك تُعد من أولى المؤسسات الدولية التي ساهمت وبقدر كبير في تكاتف وتعاون الدول المصدرة للبترول، فضلاً عن دورها الهام والبارز في العمل على إيجاد سياسة بترولية موحدة للدول الأعضاء فيها.

كما أننا لا يمكن أن نُغفل الدور البارز الذي تلعبه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك] في مجال السياسة النفطية.

وعلى ذلك فإن دراستنا في هذا الشأن ستكون في ثلاثة مباحث، فنتناول في المبحث الأول النظام القانوني لمنظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]، وفي المبحث الثاني نعرض لأنشطة منظمة الدول المصدرة للبترول [أوابك]، وفي المبحث الثالث نعرض لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك] ودورها البارز في مجال السياسة النفطية.

المبحث الأول

النظام القانوني لمنظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] وإنجازاتها

تمهيد وتقسيم:

سنعرض في هذا المبحث لنشأة منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]، ولأهداف المنظمة، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

---

(١) راجع: محمد بن عبد الله المنيف، محافظ المملكة العربية السعودية لدى أوبك "منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]"، نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٤١)، ٢٠٠٨، ص٧٠.

المطلب الأول
نشأة منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]

تمهيد وتقسيم:

سنتناول في هذا المطلب، للتعريف بمنظمة الأوبك، وللأسباب التي أدت إلى نشأة المنظمة، وللشخصية القانونية للمنظمة، ولنظام العضوية في منظمة الأوبك وذلك على النحو التالي:

أولاً: التعريف بمنظمة الأوبك:

أن منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] هي من قبيل المنظمات الدولية الحكومية الدائمة، وكان الهدف من إنشاء تلك المنظمة هو تحقيق المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في تلك المنظمة، وقد كان الهدف الأساسي من إنشاء هذه المنظمة هو رعاية مصالح الدول المنتجة للبترول، والدفاع عن حقوقها في هذا الشأن، تلك الحقوق التي تعرضت للتعدي عليها من قبل الدول الغربية واتباع الأخيرة لسياسة الاحتكارات النفطية.

وتُعد منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] من المنظمات المستقلة والتي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.

كما تتميز المنظمة بأن عدد أعضائها قليل ومحدود للغاية وهذا يرجع إلى أن عضوية المنظمة تكون مقصورة فقط على الدول المصدرة للبترول دون أن تمتد العضوية لغيرها من الدول، ويجب للانضمام العضوية المنظمة أن تتوافر جملة شروط منصوص عليها في ميثاق المنظمة[٢]، ويجب على الدولة راغبة الانضمام للمنظمة أن تكون مستوفية لتلك الشروط، وقد بلغ عدد أعضاء المنظمة إثنتى عشرة دولة مصدرة للبترول، وتقع هذه الدول في قارات ثلاثة هي إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

كما تتميز المنظمة بأن أغراضها محدودة، وهذا يرجع إلى أن دورها الأساسي ينحصر في توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء في المنظمة مما يؤدي إلى استقرار أسعار المواد البترولية في الأسواق العالمية، كما تلعب المنظمة دورًا هامًا في سبيل حماية الأعضاء من أية تقلبات قد تحدث في الأسعار العالمية للبترول، ففضلاً عما تلعبه المنظمة من دور هام في تأمين الإمدادات البترولية المنتظمة للدول المستهلكة للبترول.

---

(٢) انظر: د. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٧٧– ٢٧٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

وأنه حال تأسيس المنظمة كان عدد أعضاءها يملكون ٩٧% من بترول العالم، وكان حجم إنتاج هذه الدول من البترول يصل إلى ٣٨% من ناتج إنتاج البترول في العالم، وكان هذا الحجم من الإنتاج يمثل ٩٠% من التجارة العالمية العاملة في مجال البترول[٣]، ولذلك نجد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو مجلس تابع لمنظمة الأمم المتحدة، قد سعى سعيًا حثيثًا من أجل الارتباط بعلاقات مع تلك المنظمة الدولية، لذلك نجد أن سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة قد بذل جهدًا كبيرًا في سبيل إقناع ممثلي المنظمة للمداومة على حضور جلسات الأجهزة التابعة للأمم المتحدة، وبهدف تداول المشاورات فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم الطرفين، ونتيجة لذلك فقد حصلت منظمة الأوبك على أحقية حضور جلسات الأجهزة المتخصصة في المنظمة الدولية للأمم المتحدة، فأصبح لها الحق في حضور الجلسات التي يعقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وهو ما يُعرف بـ [الأونكتاد Unctad]، فضلاً عن تمتع المنظمة بالحق في حضور الاجتماعات الخاصة التي يعقدها مؤتمر الحوار بين دول الشمال والجنوب والذي تم انعقاده في فرنسا في عام ١٩٧٤م، ويمكننا القول بأن المنظمة كان لها السبق دومًا في العمل على تمويل الصندوق الذي تم إنشاؤه وتم تخصيصه لتسعير المواد الأولية، ذلك الصندوق الذي أنشيء بمعرفة صندوق النقد الدولي[٤].

أما إذا ما تحدثنا عن المقر الرسمي الخاص بمنظمة الأوبك، فنجد أن مدينة كركاس الفنزويلية كانت المقر الرسمي الذي عقد فيه مؤتمر المنظمة الثاني وكان ذلك في عام ١٩٦١، وقد انتهى هذا المؤتمر إلى إصدار عدة قرارات، ونشير إلى أمم هذه القرارات والتي تمثلت في القرار الصادر بالموافقة على اعتبار مدينة جنيف بسويسرا هي المقر الرسمي للمنظمة، وباعتبار أن هذه المدينة تُعد مكانًا محايدًا، وإيمانًا من أعضاء المنظمة بالدور الذي تلعبه المنظمة في مجال السياسة البترولية، فقد طلبت المنظمة من الحكومة السويسرية ضرورة منح أعضاء المنظمة الصفة الدبلوماسية، وكان ذلك بهدف إظهار الصفة العالمية للمنظمة.

---

(٣) انظر: د. جمال محمد خطاب، النظام القانوني الدولي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص٧٥.

(٤) انظر: د. خلاف عبد الجابر خلاف، احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٣٠؛ وأيضًا: د. شهرزاد طه حسين عمر، اتجاهات أسعار البترول العربي خلال الفترة من ١٩٤٩– ١٩٨٣، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص٢١٥.

غير أنه بعرض الأمر على الحكومة السويسرية فقد رفضت إعطاء الصفة الدبلوماسية لأعضاء المنظمة(٥)، وهو ما دعا المنظمة إلى البحث عن مقر رسمي آخر، فتم اختيار فيينا كمقر رسمي للمنظمة بدولة النمسا، وتكلل ذلك بأن صدر خلال المؤتمر التاسع للمنظمة والذي عُقد في دولة ليبيا خلال الفترة من ٧– ١٣ يوليو عام ١٩٦٥ القرار الذي يقضي باعتبار مدينة فيينا مقرًا رسميًا ورئيسيًا للمنظمة.

أما بشأن اللغة الرسمية للمنظمة، فيمكننا القول بأنه على الرغم من أن المنظمة تضم في عضويتها عدد سبع دول عربية غير أن اللغة المعتمدة رسميًا داخل المنظمة هي اللغة الإنجليزية، فلم يتم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية للمنظمة، كما تجدر الإشارة إلى أنه لا ينظر إلى اللغة الرسمية داخل الدولة العضو في المنظمة، فاللغة الإنجليزية هي اللغة المعتمدة رسميًا داخل المنظمة.

ثانيًا: الأسباب التي دعت إلى نشوء منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]:

يمكننا حصر الأسباب التي دعت إلى نشوء منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] في سببين هما:

١– الخلل الموجود في العلاقات فيما بين الدول المنتجة للبترول وشركات البترول العالمية:

لقد كان من نتيجة الخلل الحادث في العلاقة فيما بين الدول المنتجة للبترول وشركات البترول العالمية، أن فكرت الدول المنتجة للبترول في ضرورة إنشاء كيان قوي يدافع عن مصالحها الاقتصادية ضد تغول الشركات العالمية التي تعمل في مجال النفط، ذلك أن الأخيرة تملك كافة مقومات صناعة البترول، فأجمعت لها اليد الطولى في مجال صناعة البترول(٦)، في المقابل كانت الدول المنتجة للبترول تفتقر تمامًا إلى الموارد اللازمة للنهوض بصناعة النفط، فضلاً عن معاناة تلك الدول اقتصاديًا واجتماعيًا نتيجة وقوعها تحت وطأة الاستعمار الغربي، وهو ما أدى إلى حدوث خلل

(٥) وتجدر الإشارة إلى أنه عند بداية نشأة منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] كان من الصعب قبولها كمنظمة دولية من قبل المجتمع الدولي، وقد كان ذلك كافيًا لرفض دولة سويسرا أن يتمتع أعضاء المنظمة بالصفة الدبلوماسية التي يترتب عليها منح الحصانة الدبلوماسية لأعضاء المنظمة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى اتخاذ المنظمة القرار

(٦) انظر: د. شريف علي خليل العطفي، النظام القانوني لعقود الامتيازات البترولية والغاز، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

واضح في العلاقة بين الدول المنتجة للبترول وشركات البترول العالمية وهو ما نتج عنه عدم التوازن في تلك العلاقة، وقد ترتب على ذلك أن استطاعت الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط من فرض سطوتها وسيطرتها الكاملة على الدول المنتجة للنفط، وكذلك فرضت سيطرتها على حقول النفط في الدول المنتجة، وقد كان ذلك في مقابل نقدي زهيد لا يقارن بما تتحصل عليه تلك الشركات من أرباح، ويمكننا أن نشير إلى أبرز الشركات المسيطرة على صناعة النفط، وهي الشركات السبع والتي تعرف باسم [الشقيقات السبع]، فقد استطاعت الأخيرة السيطرة الكاملة على صناعة البترول بداية من إنتاجه وانتهاءً بتسويقه، وقد بلغت هذه الشركات تلك المكانة لما تتميز به من إمكانيات ضخمة في مجال صناعة البترول(٧)، فضلاً عن افتقار الدول المنتجة للبترول للإمكانيات التي تؤهلها من النهوض بصناعة النفط.

٢- الأخذ بنظام مناصفة الأرباح وتطبيقه على الشركات الأجنبية المتعاقدة:

لقد أدى تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح على الشركات الأجنبية المتعاقدة، إلى حدوث خلل وتباين شديد في الأسعار، فقد ذهبت دولة فنزويلا إلى تطبيق مبدأ المشاركة في الأرباح التي تقوم الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها بتحقيقها، حيث قامت بفرض الضرائب على الأرباح التي تحققها تلك الشركات، وقد لجأت جمهورية مصر العربية إلى تأسيس الشركة الشرقية للبترول، فيما بينها وبين إيطاليا في عام ١٩٥٦، وكان الهدف من إنشاء هذه الشركة هو البحث عن النفط وإنتاجه بنسبة ٥٠%، وبالرجوع لهذه الاتفاقية تبين أنها نصت على اقتسام الأرباح مناصفة فيما بين الطرفين وبعد تمام سداد الأتاوة والضرائب للدولة المصرية، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الأولى من نوعها في نطاق منطقة الشرق الأوسط ، وكان من نتيجة هذه الاتفاقية أن سارت سائر الدول المنتجة للبترول على ذات النهج وقامت بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح والأخذ به على الاتفاقيات المبرمة فيما بينها وبين الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها، وقد استجابت تلك الشركات لهذا الأمر وتم بالفعل تطبيقه، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الاستجابة من قبل تلك الشركات العالمية، لم يكن هدفه الحرص على مصالح الدول المنتجة للبترول، وإنما كان راجعًا لكون أن معظم تلك الشركات كانت تتمتع بالجنسية الأمريكية، وقد كان القانون الضريبي الأمريكي المطبق في تلك الحقبة الزمنية ينص على خصم ما تدفعه

(٧) انظر: د. أحمد البار، التطورات في سوق البترول، دار الفنون للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٧.

تلك الشركات العاملة في الخارج من ضرائب، للدول المضيفة للاستثمار، من الضرائب المستحقة على تلك الشركات لصالح الولايات المتحدة الأمريكية(٨).

وقد ترتب على الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح أن أصبح حجم الإيرادات التي تحققها هذه الشركات مرتبطًا بأسعار البترول، فلجأت الشركات السبع الشقيقات إلى تخفيض سعر بيع البترول وفي ذات الوقت رفع سعر تكلفته، وقد بررت ذلك بضآلة ما تجنيه من أرباح وانخفاض أسعار النفط عالميًا نتيجة لزيادة المعروض منه، وهو ما أدى بتلك الشركات إلى زيادة الخصومات على بيئاتها من النفط، حيث قامت بتخفيض أسعاره مرتين، الأولى في شهر فبراير عام ١٩٥٩م، والثانية في أغسطس ١٩٦٠(٩)، فنتج عن التخفيض الأول أن أصبح سعر برميل النفط ١.٩٠ دولار للبرميل، وبعد التخفيض الثاني وعقب إجراء التخفيض الثاني أصبح سعر برميل النفط ١.٨٠ دولار للبرميل(١٠)، الأمر الذي ترتب عليه إلحاق الخسارة الباهظة بالدول المصدرة للبترول وأصابها بالكثير من الأضرار، وهو ما أدى إلى تحقيقها خسارة فادحة(١١)، حيث تم تقدير تلك الخسارة خلال الأعوام من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٤ بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار(١٢)، تكبدتها كل من [العراق، الكويت، السعودية، إيران، قطر]، بل أن الدراسات التي تم إجرائها في هذا الصدد أوضحت أن تخفيضًا في أسعار النفط قدره [١٠] سنت(١٣)، وعلى أساس كمية الإنتاج التي تم إنتاجها في عام ١٩٦٦، سيترتب عليه تخفيض الإيرادات التي ستحققها دول منطقة الشرق الأوسط إلى نحو ١٦٢ مليون دولار(١٤).

وقد قامت حكومة دولة العراق بتوجيه الدعوة إلى كل من السعودية والكويت وإيران وفنزويلا، وذلك للاجتماع الطارئ في بغداد، وذلك خلال الفترة من ١٠– ١٤ سبتمبر

---

(٨) انظر: د. عبد الحميد أبو بكر، البترول المصري، أسراره ورجاله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٦.

(٩) انظر: د. مانع سعيد العتيبة، أوبك الصناعة البترولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، منشورات مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٧٤، ص٤١.

(١٠) انظر: د. صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٩، ص٥٣٦.

(١١) انظر: د. مانع سعيد العتيبة، المرجع السابق، ص٧١.

(١٢) انظر: د. صاحب ذهب، المرجع السابق، ص٥٣٧.

(١٣) الدولار = ١٠٠ سنتًا.

(14) OPEC and the Consuming Countries. Vienna, OPEC, May 1967.

(ISSN: 2537 - 0758)

١٩٦٠، وفي هذا الاجتماع اتخذ القرار بالإعلان عن تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]، وقد كان هذا الإعلان بمثابة الرد على السياسة التي تنتهجها شركات البترول العالمية من التلاعب في أسعار النفط العالمية دون أخذ رأي الدولة المالكة له، ومن ثم فقد كان تأسيس تلك المنظمة خطوة هامة مكنت تلك الدول المنتجة للبترول من رسم سياستها النفطية ودون وصاية من تلك الشركات العالمية المحتكرة لصناعة النفط(١٥).

ثالثًا: الشخصية القانونية الدولية لمنظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]:

من المتعارف عليه في مجال القانون الدولي العام، أنه لكي تثبت للمنظمة الدولية الشخصية القانونية وبوصفها أحد أشخاص القانون الدولي، ضرورة توافر عدة عناصر وهي:

- ضرورة أن تتمتع المنظمة بصفة الدوام.
- ضرورة أن تتمتع المنظمة بالإرادة الذاتية ومن ثم ينسب إليها التصرفات القانونية التي تباشرها، ذلك أن تلك التصرفات لا تنسب للأعضاء في المنظمة فتوافر عنصر الإرادة الذاتية من شأنه أن يضفي صفة الاستقلالية على المنظمة.
- يجب أن يكون تأسيس المنظمة قد تم وفقًا لاتفاقية دولية، مع ضرورة أن يكون الأطراف في تلك الاتفاقية دولاً ذات سيادة مع ضرورة استقلال تلك الدول.

ويمكن القول بأن منظمة أوبك قد قبلت في عضويتها دولاً لا تتمتع بالسيادة الكاملة(١٦)، وخير مثال على ذلك هو أن دول الخليج العربي قد انضمت لعضوية المنظمة رغم كونها كانت خاضعة للحماية البريطانية عند نشأة المنظمة ومن ثم وتأسيسًا على ما سلف سرده نستطيع أن نقرر بأن منظمة أوبك هي من بين المنظمات الدولية الحكومية الدائمة، وهو ما تم التأكيد عليه من خلال نص المادة الأولى من النظام الأساسي للمنظمة والتي نصت على أن "منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، والمشار إليها فيما يلي بـ "المنظمة"، والتي أوجدت كمنظمة دائمة ما بين حكومات الأعضاء وفقًا

(١٥) يتميز بترول منطقة الشرق الأوسط بانخفاض تكاليف إنتاجه بالمقارنة ببترول المناطق الأخرى، وهو ما يؤدي إلى زيادة هامش الربح المتحقق، حيث نجد أن تكلفة إنتاج برميل النفط في دولة فنزويلا تبلغ ٨٠ سنتًا للبرميل، في حين تبلغ تكلفة إنتاج برميل النفط في دول الشرق الأوسط ٢٠ سنتًا للبرميل.

(١٦) انظر: د. مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٩٠، ص١٠٦.

لقرارات المؤتمر الذي عقده ممثلو حكومات إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا في بغداد ما بين اليوم العاشر والرابع عشر من شهر أيلول [سبتمبر] ١٩٦٠، وستقوم بمهام عملها استنادًا إلى الأحكام المثبتة أدناه".

ومن ثم فإن الشخصية القانونية الدولية تثبت لمنظمة أوبك، وعلى ذلك فهي تتمتع بالصلاحية في إبرام كافة التصرفات القانونية، فيكون لها قانونًا الحق في تملك العقارات، كما يثبت لها التمتع بأهلية التقاضي، ويكون لها الحق في إبرام الاتفاقيات الدولية مع الدول الأعضاء فيها أو غير الأعضاء والمنظمات الدولية، كما يحق للمنظمة إبرام الاتفاقيات مع أشخاص القانون الخاص، كما يثبت للمنظمة الحق في التمتع بالحصانة الدبلوماسية فيما يتعلق بممثليها أو موظفيها أو فيما يخص أموال المنظمة.

رابعًا: نظام العضوية في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك:

لبحث نظام العضوية في منظمة أوبك، فإن الأمر يتطلب منا أن نعرض لصور العضوية في المنظمة، وشروطها، وعوارض العضوية، وسوف نعرض لذلك على النحو التالي:

١- صور العضوية في منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك:

إن المتتبع لنظام العضوية في منظمة أوبك يجد أنها تأخذ إحدى صورتين هما، ما يسمى بالعضوية الأصلية، والعضوية الأخرى تسمى العضوية بالانضمام، والعضوية الأصلية هي التي تثبت للدول الأعضاء التي قامت بتأسيس المنظمة، أما العضوية بالإنضمام فهي التي تثبت للدول التي انضمت للمنظمة بعد تأسيسها، فضلاً عن أن هناك نوعًا آخر من العضوية يتم منحها لبعض الدول غير الأعضاء بالمنظمة لوجود علاقات متميزة بينها وبين المنظمة، هذه العلاقات المتميزة تكسب تلك الدول وضعًا متميزًا يتم بناءً عليها منحها عضوية المنظمة وتسمى العضوية في هذه الحالة "العضوية بالانتساب أو العضوية بالمشاركة"[١٧].

٢- الشروط المتطلبة للحصول على عضوية منظمة أوبك:

من المتعارف عليه أن كل منظمة دولية تضع الشروط المناسبة للإنضمام لعضويتها وبما يتفق مع تحقيق مصالحها والأهداف التي أنشئت من أجلها، وتختلف شروط العضوية من منظمة لأخرى، وشروط العضوية في أي منظمة دولية تنقسم إلى شروط شكلية، وشروط موضوعية، والمقصود بالشروط الشكلية هي الإجراءات التي يجب

(١٧) انظر: د. مصطفى سيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص١٠٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

استيفاءها للإنضمام للمنظمة الدولية، وهي تشمل الطلب الذي يجب تقديمه لأجهزة المنظمة المختصة في هذا الشأن والحصول على موافقتها للإنضمام لعضوية المنظمة، أما فيما يتعلق بالشروط الموضوعية، فهي تلك الشروط التي يتعين ضرورة توافرها في الدولة طالبة الانضمام لعضوية المنظمة، ومن أهم هذه الشروط، ضرورة توافر ما يسمى برابطة التضامن وهي تلك الرابطة التي تربط الدولة طالبة الحصول على عضوية المنظمة بأعضاء المنظمة الدولية، وبالرجوع لميثاق منظمة الأوبك نجده يوكل أمر الموافقة على طلب العضوية لما يسمى بجهاز المؤتمر داخل المنظمة، فيكون لهذا الجهاز الموافقة على طلب العضوية، ومن الشروط التي تطلبها ميثاق المنظمة هو ضرورة حصول الدولة طالبة العضوية على موافقة ثلاثة أرباع أعضاء المنظمة على هذا الطلب، على أن يكون من بينهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة، ويثبت لهذه الدول الخمس الحق في الاعتراض على قبول انضمام الدولة طالبة الحصول على عضوية المنظمة[١٨]، وهذا الحق يُعرف بأنه حق الفيتو، ومن ثم فإن اعتراض أية دولة من الدول الخمس المؤسسة للمنظمة على قبول انضمام أي دولة كعضو بالمنظمة يحول دون حصول تلك الدولة على عضوية المنظمة.

وقد تم تجديد الشروط الموضوعية التي يجب ضرورة توافرها في الدولة طالبة الانضمام لعضوية منظمة أوبك **والتي تتمثل في:**

- ضرورة أن تكون الصادرات الصافية للدولة طالبة الانضمام لعضوية منظمة أوبك من الزيت الخام متوافرة بكميات كبيرة ووفيرة.

ويرى الباحث أن هذا الشرط ينطوي على تشدد كبير وغلو لا مبرر له يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم قبول انضمام العديد من الدول لعضوية المنظمة، ذلك أن قبول انضمام أعضاء جدد لعضوية المنظمة يسمح بزيادة المشاركة في الصادرات البترولية العالمية هو ما يكسب المنظمة القوة المؤثرة في مجال الصادرات العالمية للبترول وهو ما يعود بالنفع على الدول الأعضاء في المنظمة.

([١٨]) انظر: د. حسين عمر، المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة، ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٥٦٤.

- ضرورة أن يكون هناك تشابه في المصالح بين الدولة طالبة الانضمام لعضوية المنظمة وبين مصالح الدول الخمس المؤسسة للمنظمة[١٩]، وقد تم النص على هذا الشرط في القرار الصادر عن المنظمة بقرار (٥٥) خلال الاجتماع الذي عقد بصفة استثنائية في جنيف عام ١٩٦٥ بشأن تعديل شروط العضوية داخل المنظمة[٢٠]، ونود الإيضاح بأن دستور المنظمة لم يتعرض لهذا الشرط بوضع تعريف محدد له، غير أنه يمكن القول بأن الرابطة التي يجب توافرها في هذا الشأن هي مواجهة ما تقوم به الشركات العالمية العاملة في مجال البترول من احتكار لصناعة البترول وهو ما يؤثر بالسلب على الدول المنتجة للبترول[٢١]، وهذه الرابطة حال توافرها تؤدي إلى تشابه المصالح بين الدولة طالبة الإنضمام لعضوية المنظمة والدول الخمس المؤسسة للمنظمة.

٣- عوارض العضوية في منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]:

قد يطرأ على الدولة العضو في منظمة أوبك بعض المتغيرات يكون من شأنها عدم قدرة الدولة العضو في الاستمرار في عضوية المنظمة وهو ما يسمى بعوارض العضوية، ويترتب على تلك العوارض الانسحاب من عضوية المنظمة، أو الوقف من العضوية، أو الفصل من العضوية.

الانسحاب من العضوية يتمثل في إنسحاب الدولة من عضوية المنظمة لأسباب تقدرها هذه الدولة، وبالرجوع لميثاق المنظمة نجده ينص في المادة (٨) على ضرورة قيام الدولة العضو في المنظمة بإخطار المؤتمر قبل الانسحاب من عضوية المنظمة مع ضرورة أن تقوم الدولة المنسحبة بالوفاء بكافة التزاماتها المالية تجاه المنظمة.

أما فيما يتعلق بالوقف من العضوية، فهو إجراء يتخذ ضد الدولة العضو يترتب عليه حرمان تلك الدولة من ممارسة كافة مظاهر العضوية، نتيجة لإخلال الدولة العضو

---

(١٩) انظر: د. عبد الحميد الأحدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨٩؛ وكذلك د. خلاف عبد الجابر خلاف، المرجع السابق، ص١٢٨.

(٢٠) ذلك أن القرار رقم (٥٥) الصادر عن المنظمة في عام ١٩٦٥ قد اشترط شرطًا جوهريًا يتعين توافره في الدولة طالبة الانضمام لعضوية منظمة أوبك وهو شرط تشابه المصالح فيما بين الدولة طالبة الانضمام لعضوية المنظمة والدول الخمس المؤسسة للمنظمة.

(٢١) انظر: د. خلاف عبد الجابر خلاف، المرجع السابق، ص١٢٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

بالتزاماتها المفروضة عليها والتي تم النص عليها في ميثاق المنظمة [٢٢]، وغالبًا ما يكون الوقف لمدة محددة يتم تحديدها من قبل المنظمة، ولا يترتب على الوقف إسقاط عضوية الدولة بصفة نهائية، فالوقف ما هو إلا إجراء مؤقت لا يستمر إلى ما لا نهاية، بل أنه يترتب على الوقف حرمان الدولة من ممارسة حقوق العضوية خلال فترة الوقف، مثل الحرمان من حق التصويت أو الحرمان من حضور جلسات المنظمة بصفة مؤقتة، وتجدر الإشارة أن الوقف من العضوية لا يترتب عليه تحلل الدولة العضو من الالتزامات الملقاه على عاتقها، بل تظل الدولة ملتزمة بكافة الالتزامات التي تقع على عاتقها، مثل التزام الدولة الموقوفة بسداد الإشتراكات المالية الخاصة بها، وبانتهاء فترة الوقف تعود الدولة مرة أخرى إلى ممارسة حقوق العضوية، مع ضرورة أن يصدر قرار إنهاء الوقف من مؤتمر المنظمة.

المطلب الثاني

الأهداف التي تسعى منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] إلى تحقيقها

إن الهدف الذي تسعى دومًا منظمة الأوبك إلى تحقيقه، هو حرصها الدائم على المحافظة على أسعار النفط عالميًا، واستقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية للبترول[٢٣]. لذلك نجد أن المنظمة تسعى دومًا إلى عدم حدوث أية تقلبات في أسعار النفط، لعلمها أن حدوث تلك التقلبات في الأسعار سيؤدي في نهاية المطاف إلى إلحاق الضرر بكل من يعمل في هذا المجال سواء كانوا دولاً مصدرة أو مستهلكة للنفط.

لذلك نجد أن نص المادة رقم (٢) من النظام الأساسي للمؤسسة تنص على الأهداف التي تنشد المنظمة تحقيقها، وقد تم تحديد تلك الأهداف عند إنشاء المنظمة وهذه الأهداف تمثلت في[٢٤]:

١- العمل على توافر التنسيق الدائم فيما بين الدول الأعضاء بهدف اختيار السياسات البترولية المناسبة التي تحقق دومًا مصالح الدول الأعضاء وتوفير عائد مجدي لها من البترول.

([٢٢]) انظر: د. مصطفى سيد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص١٢٢.

([٢٣]) انظر: د. أحمد البار، المرجع السابق، ص٤٥؛ وكذلك د. عبد الحميد الأحدب، المرجع السابق، ص٢٩٠.

([٢٤]) انظر: د. عبد الحميد الأحدب، المرجع السابق، ص٢٩١؛ وكذلك د. خالد سعد زغلول حلمي، النظم القانونية والسياسية للنفط العربي، الطبعة الأولى، مكتب الدراسات والاستشارات القانونية، وحدة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٧، ص ص ١٢٢- ١٢٣.

٢- العمل الجاد على تحقيق مصالح الدول المنتجة.
٣- العمل الجاد على توفير الإمدادات البترولية للدول المستهلكة وبشكل منتظم.
٤- ضمان تحقيق عائد مادي مجزي وعادل للمستثمرين في مجال صناعة النفط.

وقد حققت منظمة الأوبك العديد من النجاحات في تحقيق تلك الأهداف التي حددتها منذ بداية عملها، وهو ما دفعها إلى وضع أهداف أخرى سعت إلى تحقيقها، وكان ذلك في عام ١٩٦٨ **وتمثلت هذه الأهداف الجديدة في الآتي**[٢٥]:

- العمل الجاد على أن تحقق الدول الأعضاء في المنظمة الدخل الوفير من صناعة النفط، وقد اعتمدت لتحقيق ذلك الهدف على عدة وسائل كان منها زيادة سعر ضريبة الدخل، وإسقاط نفقات التسويق.
- تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في المشروعات التي تقوم بها الشركات الأجنبية المتعاقدة صاحبة الامتياز عن طريق المشاركة في رأسمال تلك الشركات وفي ظل عقود الامتياز القائمة وهو ما سيترتب عليه في نهاية المطاف تحسين الدخل للدول المنتجة.

وقد تمكنت منظمة الأوبك من تحقيق أهدافها بنجاح منقطع النظير، وقد أدى ذلك إلى تطلع المنظمة إلى تحقيق أهدافًا جديدة، حيث قامت في يوليو ١٩٧٣ بإضافة أهدافًا جديدة يمكن حصرها في الآتي[٢٦]:

- العمل على أن تكون أسعار البترول مرتبطة بالتكلفة الخاصة بالطاقة البديلة.
- العمل على تأكيد سيادة الدول المنتجة للبترول على ثرواتها النفطية في كافة مراحل استكشاف النفط بحيث لا تقتصر سيادتها على المراحل الأولى فقط والمتمثلة في الاستكشاف والإنتاج فقط بل تمتد إلى المراحل الأخرى والمتمثلة في النقل والتسويق وحتى وصول المنتج إلى المستهلك النهائي.
- العمل على أن تصبح صناعة النفط جزءًا أساسيًا ورئيسيًا في اقتصاد الدول المنتجة، والعمل على أن تكون صناعة النفط ذات أهمية قصوى في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المنتجة.

ونستطيع القول بأن منظمة أوبك لم تقدم على رفع أسعار النفط، ويرجع السبب في ذلك للدور الحيوي والهام الذي كانت تلعبه الوكالة الدولية للطاقة في هذا المجال،

---

(٢٥) انظر: د. سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص١٢٣.
(٢٦) انظر: د. عبد الحميد الأحدب، المرجع السابق، ص٢٩٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

ومساندة الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط لها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة إنتاج النفط عالميا وهو ما ترتب عليه زيادة كميات البترول المعروضة في الأسواق العالمية، مما أدى إلى الحيلولة دون ارتفاع أسعار النفط عالميًا، بل أن الواقع العملي يفصح عن أن أسعار النفط قد تدهورت إلى حد انهيار الأسعار نتيجة التدفقات الكثيرة للمواد البترولية للدول الصناعية[٢٧].

المبحث الثاني

الأنشطة التي تقوم بها منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]

تمهيد وتقسيم:

يمكن القول بأن منظمة الأوبك قد لعبت دورًا هامًا في استقرار أسعار النفط عالميًا حينما قامت بضبط أسعاره، بل أنها استطاعت وبجدارة إنهاء سيطرة الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط على الأسعار العالمية للبترول، وقد تمكنت المنظمة من أن تحقق العائدات المالية الكبيرة لصالح الدول المنتجة للبترول الأعضاء في المنظمة، بل يمكننا القول بأن المنظمة قد استطاعت وبجهد منها أن تحدد الكميات المنتجة من البترول وأن تحافظ على احتياطيته.

وتأسيسًا على ما تقدم سوف نقوم بدراسة نشاط منظمة الأوبك، وذلك في ثلاثة مطالب؛ فنتناول في المطلب الأول الجهد المبذول من جانب المنظمة في التحكم في أسعار النفط واستقرار أسعاره، ونتناول في المطلب الثاني لدور المنظمة في ارتفاع العائد المادي من النفط للدول المنتجة للبترول، ونعرض في المطلب الثالث للدور الذي لعبته منظمة أوبك في تحديد كميات النفط المنتجة والمحافظة على احتياطيته، وسوف نعرض لذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

الجهد المبذول من جانب منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] في التحكم في ضبط أسعار النفط واستقرارها

عند تناول دور المنظمة في التحكم في ضبط أسعار النفط واستقرارها، فإن الأمر يتطلب أن نعرض في فرع أول للمراحل التي مرت بها منظمة أوبك بشأن أسعار النفط، ثم نعرض في فرع ثان للقواعد التي ينبغي مراعاتها في التسعير العادل للنفط، ونعرض

([٢٧]) انظر: د. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص ١٢٤– ١٢٥.

في فرع ثالث للعوامل المؤثرة على منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط، وسوف نعرض لما تقدم على النحو التالي:

الفرع الأول
المراحل التي مرت بها منظمة أوبك للتحكم في ضبط أسعار النفط واستقرارها

لقد مرت منظمة أوبك بعدة مراحل حتى تتمكن من ضبط أسعار النفط واستقرارها، وكانت المنظمة تلجأ لتحديد أسعار النفط وفقًا للظروف الخاصة بكل مرحلة، ففي مرحلة ما كان هدف المنظمة الذي تسعى لتحقيقه هو منع تدهور أسعار النفط، ثم في مرحلة أخرى استهدفت المنظمة تحسين مستوى أسعار النفط والمحافظة على الثروة النفطية، وفي مرحلة أخرى كان هدف المنظمة رفع أسعار النفط، ثم استهدفت في مرحلة أخيرة ضرورة أن يكون هناك توازن في أسعار النفط، وسنعرض لكل مرحلة من هذه المراحل على النحو التالي:

أولاً: مرحلة منع تدهور أسعار النفط:

شهدت فترة الخمسينات من القرن الماضي تدهورًا شديدًا في أسعار النفط، كان السبب في ذلك زيادة الامتيازات من قبل الشركات العالمية العاملة في مجال صناعة البترول، وقد كان من بين أهداف إنشاء منظمة أوبك هو منع تدهور أسعار النفط عالميًا، لذلك فقد بذلك المنظمة الجهد الكبير، ومنذ نشأتها، في العمل على الحد من تدهور أسعار النفط، والحفاظ على مستوى أسعار ثابت، وقد استطاعت المنظمة تحقيق هذا الهدف، فاستطاعت أن تمنع تدهور أسعار النفط منذ نشأتها وحتى فترة السبعينيات من القرن الماضي، ومن ثم فقط استطاعت المنظمة القضاء على ما كانت تقوم به الشركات العالمية من تحديد لسعر النفط بصورة منفردة.

ثانيًا: مرحلة تحسين مستوى أسعار النفط والمحافظة على الثروة النفطية:

لقد كشفت الممارسة الواقعية عن قدرة منظمة أوبك ليس فقط في منع تدهور أسعار النفط، بل العمل كذلك على تحسين مستوى أسعار النفط والمحافظة على الثروة النفطية، حيث استطاعت الدول الأعضاء في المنظمة التكاتف مع بعضهم البعض والوقوف في وجه موجة الاحتكارات التي كانت سائدة في تلك الحقبة الزمنية، وذلك بمساندة بعضهم البعض، وتقديم كافة أوجه الدعم لبعضهم البعض، وسواء كان هذا الدعم في المجال السياسي أو المجال الاقتصادي، وهو الأمر الذي ترتب عليه أن نجحت المنظمة في تثبيت أسعار النفط عند السعر المعلق في عام ١٩٦٠، حيث لجأت الشركات المتعاقدة

(ISSN: 2537 - 0758)

إلى تخفيضه، بل أن المنظمة قد لعبت دورًا هامًا وشاقًا حتى تمكنت من الاتفاق مع الشركات المتعاقدة على احتساب الريع أو الإتاوة ضمن النفقات، فيتم خصم تلك الإتاوة أو الريع من دخل الشركات المتعاقدة وقبل احتساب الأرباح، وهو الأمر الذي ترتب زيادة العائد المادي للدول الأعضاء داخل المنظمة(٢٨).

وقد ترتب على ذلك الأمر إلى زيادة قوة وتأثير المنظمة في مجال صناعة النفط عالميًا ورسم السياسة الخاصة به، وهو ما ظهر واضحًا من خلال الوثيقة التي صدرت عن المنظمة في حزيران عام ١٩٦٣، والتي كانت بعنوان "بيان حول السياسة النفطية للبلدان الأعضاء في المنظمة"، والتي تضمنت حق الحكومات المطلق في أن تحدد الأسس التي يجب على الشركات المتعاقدة الالتزام بها عند تحديد طرق المحاسبة بل أنها قد أطلقت العنان لتلك الحكومات في الإشراف على تلك المحاسبة، كما نصت الوثيقة على إعطاء الحكومات الحق الكامل في إلزام تلك الشركات بالامتثال للقوانين الوطنية المطبقة في الدول المنتجة للبترول والمتعلقة بالاستثمار النفطي، وإلزامها باللجوء إلى القضاء الوطني عند نشوب أي نزاع خاص بعقود الاستثمار النفطية.

كما ساندت المنظمة الدول الأعضاء فيها والعمل على ترسيخ سيادتهم على ما يملكونه من ثروات نفطية، فأعطت لهم الحق في القيام بالتأميم للمشروعات القائمة على أراضي تلك الدول، وكذا منحتهم الحق في تأسيس الشركات التي تعمل في مجال النفط، كما قامت بتجميع أعضائها من الدول على المشاركة في عقود الامتياز القائمة، سمحت لهم بتعديل تلك العقود بما يسمح بمشاركتهم في تلك العقود(٢٩).

ثالثًا: مرحلة رفع أسعار النفط:

لقد تمكنت منظمة أوبك في تلك المرحلة رفع أسعار النفط، حيث صدر قرارها في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ بزيادة أسعار النفط، بل أنها قد انفردت بقرار التسعير، وقد نتج عن ذلك زيادة عائدات النفط لصالح الدول الأعضاء في المنظمة، وهو ما أدى إلى زيادة سيطرة وسيادة الدول الأعضاء على ثرواتها البترولية، وفي هذه المرحلة استطاعت منظمة أوبك رفع أسعار النفط عدة مرات، حيث بلغت نسبة الزيادة في الأسعار ما يزيد على ٣٠٠%، الأمر الذي يوضح وبجلاء الدور الهام والحيوي الذي لعبته منظمة أوبك

(٢٨) انظر: د. حسن عطية الله، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية، دراسة للقانون الدولي للتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص٣٩٥.

(٢٩) انظر: د. سراج حسين أبو زيد، المرجع السابق، ص ص ٦٢– ٦٤.

وأدى إلى رفع أسعار النفط، وإزدياد سلطات ونفوذ الدول الأعضاء في المنظمة في مجال صناعة النفط، وهيمنة تلك الدول على ثرواتها النفطية، فأصبحت الدول هي من تأخذ قراراتها بشأن تلك الثروات، بل أن المنظمة قد استطاعت وقف سيطرة الشركات العملاقة على صناعة النفط وإنفرادها بكافة القرارات المتعلقة بشئونه.

رابعًا: مرحلة تحقيق التوازن في أسعار النفط:

لقد شهدت هذه المرحلة تدهور شديد في أسعار النفط، ما دفع بمنظمة أوبك إلى السعي في إعادة النظر في أسعار النفط عالميًا، فعملت على تحقيق نوعًا من التوازن في أسعار المنتجات النفطية وذلك بأن قامت بربط أسعار المنتجات النفطية بالمعروض من النفط وحجم الطلب عليه، ومن ثم تسعيره طبقًا لما هو محدد له في الأسواق العالمية للنفط.

الفرع الثاني
القواعد التي ينبغي مراعاتها في التسعير العادل للنفط

من المطالب التي طالب بها الأعضاء في منظمة أوبك، هي ضرورة وضع القواعد العادلة لتسعير النفط وذلك على نحو ما نصت عليه المادة (٢٨) من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول، وهذا مؤداه ضرورة أن يكون سعر النفط محققًا للربح الذي تنشده الدول المنتجة للنفط، فضلاً عن ضرورة أن يكون هذا السعر عادلاً بالنسبة للمستهلكين، ومن ثم فإنه يتعين عند تحديد القواعد التي بناءً عليها تم تحديد التسعير العادل للنفط مراعاة مجموعة العوامل من أهمها[٣٠]:

- ما تتطلبه التنمية للدولة المصدرة للبترول.
- مدى وجود مصادر متنوعة للطاقة ومدى القدرة على استغلالها.
- ضرورة التحديد الدقيق لمكانة النفط بين المصادر الأخرى للطاقة.
- ضرورة تحديد الأهمية التي يشغلها البترول في حياة الدول.
- ينبغي دومًا بذل الجهد للمحافظة على النفط باعتباره سلعة استراتيجية وباعتباره كذلك من أهم مصادر الطاقة.

([٣٠]) انظر: د. حسين فهمي، إستراتيجية البترول، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨١، ص٢٠٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

- إن ما تقوم به الدول المنتجة للبترول من احتجاز وتخزين كميات من النفط المنتج لاستخدامه في حالة الطوارئ وكذا استخدامه لتنمية تلك الدول اقتصاديًا هو إجراء مشروع.

ويرى الباحث أن السعر العادل للبترول، هو ذلك السعر الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة والمصلحة لكل من يعمل في السوق البترولية، مع ضرورة أن يهدف السعر العادل إلى تحقيق نوعًا من التوازن بين احتياجات ومتطلبات كلاً من المستهلك والمنتج، مع ضرورة أن يتحقق السعر العادل للنفط عائدًا مقبولاً للمستثمر في مجال النفط، ومن ثم فإن السعر الذي يقضي بتحقيق مصالح طرف دون الطرف الآخر نرى أنه لا يُعد سعرًا عادلاً ويكون غير متوازن.

الفرع الثالث
العوامل المؤثرة على منظمة أوبك في ضبط أسعار النفط

لقد أوضحنا كيف أن منظمة أوبك قد نجحت في أن تسيطر على أسعار النفط وتضبط أسعاره في السوق العالمية للنفط، غير أننا لا ننكر أن المنظمة قد فشلت في هذا الأمر العديد من المرات ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

١- وجود تكتل منظم من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط في مواجهة أوبك:

قامت إثنتى عشرة دولة صناعية غربية، من بينها عدد ثماني دول من المجموعة الأوروبية- عدا فرنسا- بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والنرويج، بتشكيل تكتل منظم في مواجهة منظمة أوبك، وقد أطلق على هذا التشكيل اسم وكالة الطاقة الدولية[٣١]، وقد تم إنشاء هذه الوكالة في عام ١٩٧٤م[٣٢]، بمقتضى اتفاقية مبدئية، ولقد كان الهدف من إنشاء وكالة الطاقة الدولية، هو الاستعداد لمواجهة أية ظروف طارئة تؤثر بشكل مباشر على إمدادات النفط[٣٣].

ولقد تمثل الهدف الأساسي من إنشاء وكالة الطاقة الدولية، هو الوقوف في وجه منظمة أوبك وممارسة كافة الوسائل من أجل النيل من تلك المنظمة وإضعافها، خاصة

([٣١]) تجدر الإشارة إلى أن عدد الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية قد بلغ في عام ٢٠٠٠ إلى عدد ٢٤ دولة، انظر في ذلك د. حسين عبد الله، المرجع السابق، ص٢٧٨.

([٣٢]) تم تفعيل الاتفاقية المنشئة لوكالة الطاقة الدولية وأصبحت نافذة وذلك بالتصديق عليها في مايو من عام ١٩٧٥م.

([٣٣]) انظر: د. حسين عبد الله، المرجع السابق، ص ص ٢٧٦- ٢٧٧.

إضعاف دورها فيما يتعلق بسيطرتها على تحديد أسعار النفط، وقد نجحت وكالة الطاقة الدولية في تقليل الطلب على البترول، وذلك عن طريق العديد من الإجراءات والوسائل التي لجأت إليها وكان من شأنها الحد من استهلاك النفط في كافة المجالات الاقتصادية(٣٤).

فضلاً عن لجوء الدول الصناعية الغربية والأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، إلى توفير مخزون إستراتيجي هائل لها من النفط كان كافيًا لمواجهتها لأية ظروف طارئة تؤثر سلبًا على إمدادات النفط إليها(٣٥)، ومن ثم فقد استطاعت هذه الدول التأثير الكبير وبشكل ملحوظ في أسعار النفط عالميًا مما أدى لهبوط أسعاره بصورة مؤثرة، بل يمكن القول بأن هذه الدول قد استطاعت وبطرق يسيرة في تعويض ما تم سحبه واستهلاكه من النفط المخزون لديها في ظل انخفاض وتدني أسعاره (٣٦).

ومن هنا يتضح لنا أن وكالة الطاقة الدولية وعقب نجاحها في السيطرة التامة على أسعار النفط فقد أصبحت البديل المناسب لمنظمة أوبك فقد حلت محل الأخيرة لاسيما بعد نجاحها في خفض الاعتماد على بترول منظمة أوبك، واستبداله بنفط بحر الشمال، وقد كان هدف الوكالة في هذا الصدد، هو تخفيض أسعار النفط، وهو ما كتب له النجاح على يد تلك الوكالة(٣٧).

٢- قيام الدول الأعضاء في منظمة أوبك يتجاوز حصص الإنتاج المقررة لها:

لجأت بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى تجاوز حصص الإنتاج المقررة لها، فلم تلتزم بما هو مقرر لها من حصص إنتاجية، ذلك أنه قد تم الاتفاق فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة في عام ١٩٨٢ وتحديدًا في شهر مارس ١٩٨٢، على أن حجم الإنتاج الكلي للمنظمة هو ١٧.٥ مليون برميل من النفط يوميًا، غير أن بعض

---

(٣٤) انظر: د. خلاف عبد الجابر خلاف، المرجع السابق، ص٢٠٤.

(٣٥) ونذكر في هذا الشأن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بتخزين مخزون إستراتيجي من النفط بلغ نحو ١.٥ بليون برميل نفط وذلك في نهاية شهر يناير عام ١٩٨٥، **انظر في ذلك:**
International energy statistics, international energy statistic of review, April 1985, P.24.

(٣٦) انظر: د. أحمد عبد الغني إسماعيل، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية النفطية، دراسة تطبيقية على نيجيريا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٧٢ – ٧٣.

(٣٧) انظر: د. أحمد عبد الغني إسماعيل، المرجع السابق، ص ص ٧٤، ١٠٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

الدول الأعضاء في المنظمة قد خالفت هذا الاتفاق بتجاوز الحصة المقررة لها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة حجم المعروض من الإنتاج وبما يزيد على ثلاثة ملايين برميل يوميًا وذلك خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٥ وحتى إبريل ١٩٨٦، وقد نتج عن ذلك الأمر انخفاض كبير في أسعار النفط، فانخفضت الأسعار من ٢٧ دولار للبرميل إلى نحو ١١ دولار للبرميل[٣٨].

٣- منافسة الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك في إنتاج النفط:

لعل من الأسباب التي أدت إلى عدم قدرة منظمة أوبك على ضبط أسعار النفط عالميًا، وجود دولاً غير أعضاء في منظمة أوبك، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والصين، والمكسيك، وروسيا، قد قامت بزيادة إنتاجها من النفط، والمعروف أن تلك الدول هي من الدول المصدرة للبترول، وقد ترتب على هذا الأمر زيادة الكميات المعروضة من النفط[٣٩]، حيث بلغ إنتاج تلك الدول نحو ٦٠% من جملة الإنتاج العالمي من النفط، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار النفط عالميًا.

المطلب الثاني

الدور الذي لعبته منظمة أوبك في تحسين العائدات النفطية للدول المنتجة للبترول

لقد خاضت منظمة أوبك العديد من المراحل حتى يمكنها الوصول إلى تحسين العائدات النفطية للدول المنتجة للنفط، **وسوف نتطرق لتلك المراحل وذلك على النحو التالي:**

- مرحلة التأسيس ومنع تدهور أسعار النفط وكانت هذه المرحلة خلال الفترة من [١٩٦٠- ١٩٧٠].

---

(٣٨) انظر: د. محمد رشدي طه، أوبك تلاحق الأحداث، مجلة البترول، شهرية، العدد السادس، المجد الحادي والعشرين، الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٠.

(٣٩) يمكننا التقرير بأن الدول المنتجة للنفط وغير أعضاء في منظمة أوبك قد نجحت وبقدر كبير في زيادة كميات النفط المنتجة وهو ما أدى إلى زيادة المعروض منه مما كان سببًا في انخفاض أسعاره، ونستطيع أن نشير في هذا الصدد إلى أن دولة مثل المكسيك قد قامت برفع سقف إنتاجها من النفط بعد أن كان ١٢٠/٢٠٣ ألف طن متري في عام ١٩٨١ فأصبح في عام ١٩٨٤، نحو ١٤٣.٣٤٨ ألف طن متري، **يراجع في ذلك:**

Energy statistics your book 1984, U.N. New York, 1986.

- مرحلة المواجهة وقيام المنظمة بلعب الدور الهام للسيطرة على أسعار النفط وكانت هذه المرحلة خلال الفترة من [١٩٧١– ١٩٨٢].
- مرحلة إنحسار دور المنظمة وكانت خلال الفترة من [١٩٨٢– ١٩٨٦].
- مرحلة التكييف وكانت خلال الفترة من [١٩٨٧– حتى الآن].

وسوف نتناول كل مرحلة على حدة على النحو التالي:

أولاً: مرحلة التأسيس ومنع تدهور أسعار النفط [١٩٦٠– ١٩٧٠]:

كرست منظمة أوبك جهودها خلال السنوات الأربع من إنشائها في بناء أجهزتها، وقد مارست دورها المرسوم لها في مدينة جنييف بسويسرا ودون منحها أية حصانات دبلوماسية، وفي خلال تلك السنوات انضمت كل من قطر، ليبيا، وإندونيسيا لعضوية المنظمة؛ وخلال هذه الحقبة بذلت المنظمة جهدًا كبيرًا لدراسة سوق النفط، وقامت بإجراء دراسات وأبحاث عديدة حول سوق النفط، وكان ذلك بهدف ترسيخ أقدامها في هذا المجال، والحصول على مكانة متميزة في هذا المجال(٤٠).

وفي عام ١٩٦٥ تم نقل مقر المنظمة إلى فيينا بالنمسا وكان ذلك في عام ١٩٦٥، وتم منح الحصانة الدولية للمنظمة والاعتراف بها على المستوى الدولي من قبل منظمة الأمم المتحدة، وقد تم الاعتراف بها كمنظمة دولية، وفي خلال هذه المرحلة أنضم للمنظمة لدولتي الجزائر وأبو ظبي، وقد تمكنت المنظمة خلال تلك المرحلة من بناء قدرتها التفاوضية في مواجهة الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط، بل أن المنظمة قد استطاعت من خلال سعيها الحثيث إلى تحقيق نوعًا من الاستقرار في أسعار النفط، بل أن المنظمة لم تكتفي بذلك بل سعت إلى تحسين مستوى الأسعار، وهو ما ترتب عليه أن حققت المنظمة العديد من الإنجازات لصالح الدول الأعضاء فيها، حيث تمكنت المنظمة من تسعير البترول الخام، وتنفيق الإتاوة أو الريع، بل استطاعت المنظمة إبرام العديد من الاتفاقيات مع الشركات الكبرى العاملة في مجال النفط، وهي اتفاقيات مشاركة، وهو ما أدى إلى زيادة العائدات المالية من النفط لصالح الدول المنتجة الأعضاء في المنظمة، حيث بلغت الزيادة بنحو دولار للبرميل الواحد من البترول الخام وقد كان ذلك في غضون عام ١٩٧٠ بعد أن كان ٧٧.٥ سنتًا للبرميل في عام ١٩٦٠، وفي عام ١٩٦٨ قامت بإصدار بين موجه إلى الشركات الكبرى البترولية، وقد تضمن

(٤٠) للوقوف على تفاصيل هذه المرحلة يراجع:
Lan Skeet, OPEC: Twenty-five years of prices and politics, Cambridge energy studies (Cambridge. New York; Cambridge university press, 1988).

(ISSN: 2537 - 0758)

مطالبة المنظمة تدفع أسعار النفط الخام لأعضائها وقد أطلق على هذا البيان [بيان السياسة النفطية].

وفي ختام المؤتمر الذي قامت المنظمة تنظيمه في مدينة كراكاس في ديسمبر عام ١٩٧٠، وهو المؤتمر الحادي والعشرين بإصدار قرارها الرقيم (١٢٠)، وقد تتطرق هذا القرار للأسعار على النحو التالي[٤١]:

- أن تتم زيادة أسعار النفط وبشكل جماعي وأن يتم توحيد السعر.
- اللجوء إلى طرقًا جديدة ومستحدثة بشأن التنسيق الكامل لفروقات الكثافة في الأسعار التي يتم إعلانها من قبل الدول الأعضاء في المنظمة.
- أن يتم العمل على تلاشي الفروق في أسعار النفوط الخام المتشابهة في الدول الأعضاء بمنظمة أوبك.
- تحديد الحد الأدنى لضريبة الدخل الذي يجب على الشركات النفطية العاملة في أراضي الدول الأعضاء بالمنظمة سدادها بما قيمته نسبة ٥٥%.

وتأسيسًا على ما سلف سرده، يتضح لنا مدى أهمية الدور الذي لعبته منظمة أوبك في سبيل منع حدوث أية انخفاضات في سعر البرميل الخام من النفط، ففي هذه المرحلة استقر سعر البرميل عند حد ١.٨٠ دولار للبرميل في خلال الفترة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠.

ثانيًا: مرحلة المواجهة وقيام المنظمة بدورها الهام للسيطرة على أسعار النفط:

لقد كان للمجهودات المبذولة من جانب منظمة أوبك، الأثر الهام في رفع العائدات البترولية للدول الأعضاء في المنظمة، وقد نتج عن تلك المجهودات، إبرام العديد من الاتفاقيات فيما بين المنظمة والشركات العاملة في مجال النفط، ومن أبرز تلك الاتفاقيات، اتفاقية طهران المبرمة في ١٤ فبراير عام ١٩٧١، واتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ يناير عام ١٩٧٢، ثم أعقبها اتفاقية جنيف الثانية في عام ١٩٧٣، وكذا اتفاقية طرابلس المبرمة في عام ١٩٧١.

وتجدر الإشارة إلى اتفاقية طهران تُعد من أهم الاتفاقيات التي أبرمتها المنظمة بل أنها تمثل للمنظمة حدثًا هامًا، ذلك أن المنظمة قد استطاعت من خلال هذه الاتفاقية أن

---

(٤١) انظر: د. جمال خطاب، النظام القانوني الدولي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، دار النهضة العربية، ٢٠١٤، ص١٨٦.

تعيد النظر في الأسعار المعلنة لنفطها الخام، كما استطاعت المنظمة من خلال هذه الاتفاقية إخضاع أسعار البترول المنتج لنظرية العرض والطلب.

ثالثًا: مرحلة إنحسار دور منظمة أوبك [١٩٨٢– ١٩٨٦]:

في هذه المرحلة ظهرت الخلافات العميقة بين الدول أعضاء المنظمة، وترجع تلك الخلافات إلى اختلاف وجهات النظر بشأن حصص الإنتاج المقررة، ومن ثم فإن هذه المرحلة تُعد من المرحلة الحرجة في تاريخ المنظمة، وقد شهدت هذه المرحلة توجهًا نحو مخالفة سياسات المنظمة والأهداف التي أنشئت من أجلها، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تراجع دور المنظمة فيما يتعلق بالحفاظ على التوازن في سوق النفط العالمي[٤٢]، وقد شهد عام ١٩٨٦ تدهورًا شديدًا في أسعار النفط عالميًا، حيث انخفض سعر برميل النفط من ٢٨ دولار إلى ١٨ دولار، واستمر الإنخفاض في سعر النفط حتى وصل سعر برميل النفط إلى ٧ دولارات فأقل منتصف عام ١٩٨٦، وهو ما ألحق الضرر الجسيم بالدول الأعضاء في المنظمة، ونتج عن ذلك خللاً جسيمًا في اقتصادها، بل أن معدلات التضخم في تلك الدول قد وصل إلى ٣٠%، ووصل في بعض البلدان إلى ٤٥%[٤٣]، ولعل من أسباب انهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة في عام ١٩٨٦، هو زيادة معدلات إنتاج النفط حيث كانت هناك وفرة شديدة في الإنتاج وزيادة في المعروض من النفط عن الطلب عليه، فعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة، إلا أن الدول الأعضاء في المنظمة قد قامت بزيادة إنتاجها من البترول وبكميات وفيرة[٤٤]، وهو ما ساهم في إنخفاض الأسعار، فضلاً عن أن الدولة الصناعية قد لجأت إلى تخفيض سقف استهلاكها من النفط[٤٥]، ولقد كانت تل الأسباب سببًا في انحسار

([٤٢]) انظر: مجلة البترول– شهرية، تصدر عن قطاع البترول المصري بعنوان: أوبك ومسيرة ٥٠ عامًا ...، العدد الرابع، المجلد السابع والأربعين، ص٣٧.

([٤٣]) انظر: رجاء عبد الملك: البترول والصدمات المركبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١، ص١٤.

([٤٤]) تجدر الإشارة إلى أن حجم الإنتاج المقرر والمحدد للدول الأعضاء في منظمة أوبك هو ١٦ مليون برميل يوميًا، غير أن تلك الدول قد قامت بزيادة إنتاجها وتجاوزت النسبة المقررة لها، فبلغ حجم إنتاجها اليومي ١٧.٧ مليون برميل، أي بزيادة قدرها ١.٧ مليون برميل يوميًا، راجع في ذلك: رجاء عبد الملك، المرجع السابق، ص١٦.

([٤٥]) حيث بلغت نسبة انخفاض استهلاك الدول الغربية للبترول بنسبة ٠.٢%، ٧% في غضون عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥، كما انخفضت نسبة معدلات الطلب العالمي على البترول من قبل الدول الغير شيوعية

(ISSN: 2537 - 0758)

دور منظمة الأوبك فيما يتعلق بالسياسة النفطية، بل أن تكتل الدول المستهلكة للنفط ووقوفها في مواجهة منظمة أوبك كان سببًا جوهريًا في انهيار أسعار النفط، كما كان اللجوء إلى استخدام سلاح المخزون الإستراتيجي عن النفط من الأسباب الهامة في انهيار أسعاره.

رابعًا: مرحلة التكيف (١٩٨٧– حتى الآن):

والشائع خلال هذه المرحلة هو انهيار أسعار النفط، فقد سيطرت الدول الغربية خلال هذه المرحلة على بترول الشرق الأوسط، وسوف نتناول هذه المرحلة على النحو التالي:

١– انهيار أسعار النفط في نهاية التسعينات:

لقد اتصفت فترة التسعينات بالتذبذب الشديد في أسعار النفط ما بين الصعود والهبوط، فقد انخفض سعر بترول دول الأوبك في غضون عام ١٩٨٦ إلى نحو ١٣.٣ دولار للبرميل، ومن أسباب هذا الانخفاض في الأسعار، وهو حرب الخليج التي تسببت في إرهاق ميزانيات الدولة المنتجة للبترول، ولجوء هذه الدول إلى تسليح جيوشها بأحدث الأسلحة، الأمر الذي ترتب عليه لجوء منظمة أوبك إلى زيادة إنتاجها من النفط، كما يمكننا القول بأن هذه المرحلة قد شهدت من أعضاء المنظمة من ينادي بضرورة أن يتم إعادة النظر في كيان المنظمة.

٢– قيام منظمة أوبك بدعم الأسعار:

ارتفعت أسعار البترول في عام ١٩٩٢ وعقب قيام منظمة أوبك بتخفيض إنتاجها من البترول ثلاث مرات في غضون عامي ١٩٩٨– ١٩٩٩، وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر برميل النفط إلى ٢٥ دولار، وواصل الارتفاع في سعر النفط في عام ٢٠٠٠، فبلغ سعر برميل النفط ٦٧.٦ دولار للبرميل، ولقد بلغت ذروة ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٨، حيث سعر برميل النفط إلى ١٢٩ دولار.

٣– لجوء الدول الغربية إلى نهج سياسة السيطرة على بترول الشرق الأوسط:

لقد قامت الدول الغربية بتوجيه سياساتها نحو منطقة الشرق الأوسط، نظرًا للأهمية الإستراتيجية للثروة النفطية التي تمتلكها تلك المنطقة، ومن ثم فقد كانت الدول الغربية حريصة كل الحرص على أن تظل هذه المنطقة بعيدة عن الصراعات على الساحة الدولية، لذلك فقد لجأت هذه الدول لتحقيق أهدافها إلى العمل في اتجاهين، **الأول** هو

بنسبة ٥.١% في غضون عام ١٩٨٠، انظر في تفصيلات ذلك: أحمد عبد الغني إسماعيل، المرجع السابق، ص٧١.

إشعال الصراعات السياسية والعسكرية بين الدول في منطقة الشرق الأوسط، **والثاني** هو لجوء تلك الدول إلى التذرع بالحجج الواهية لشن الحروب على الدول صاحبة الثروة النفطية.

المطلب الثالث

الدور الذي تلعبه منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] في تحديد كميات النفط المنتج والحفاظ على الاحتياطيات البترولية

سنعرض في هذا المقام للدور الذي تلعبه منظمة أوبك في تحديد كميات النفط المنتج وذلك في فرع أول، ونعرض في فرع ثاني، لدور المنظمة في الحفاظ على الاحتياطيات البترولية، **وذلك على النحو التالي:**

الفرع الأول

دور منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] في تحديد كمية النفط المنتج

سعت منظمة أوبك ومنذ نشأتها الأولى إلى تحديد الكميات التي تقوم بإنتاجها من النفط، وقد كانت تهدف المنظمة من وراء ذلك إلى إحداث نوعًا من التوازن بين النفط الذي تقوم بإنتاجه والمعروض في الأسواق، والطلب عليه، وقد كان هدف المنظمة من وراء ذلك هو إحداث نوع من التوازن والثبات في الأسعار واستقرارها، كما كانت تهدف المنظمة إلى الانفراد بتحديد أسعار النفط وكمياته، وكذا سلب الاختصاص بتحديد تلك الكميات من النفط وأسعارها من الشركات العالمية العاملة في مجال النفط، وهو ما حرصت المنظمة على النص عليه في المذكرة الإيضاحية التي تم إصدارها عن المنظمة في عام ١٩٦٥، إذ أوضحت تلك المذكرة ضرورة أن تقوم كل دولة عضو في المنظمة بتحديد الكميات التي يتم إنتاجها من النفط، وعدم التخلي عن هذا الأمر للشركات الكبرى العاملة في مجال النفط، ذلك أن ترك هذا الأمر لتلك الشركات سيؤدي إلى تقلبات كبيرة في عوائد الثروة النفطية[٤٦]، ولاسيما أن الدول المنتجة للبترول تعتمد اعتمادًا كبيرًا في إيراداتها على الثروة النفطية.

ولقد صدر عن منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] في المؤتمر التاسع والذي عقد في العاصمة الليبية طرابلس في يوليو من عام ١٩٦٥، القرار الذي يلزم كل دولة عضو بالمنظمة، بأن تقوم ببرمجة إنتاجها من النفط المنتج، ومن أجل التغلب على الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام ومشتقاته، على أن تقوم المنظمة بوضع سياسة حكيمة

([٤٦]) انظر: د. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص ١٣٠– ١٣١.

(ISSN: 2537 - 0758)

لزيادة إنتاجها من النفط وبطريقة علمية وتتميز بالتعقل، وذلك في حالة زيادة الطلب على طلب النفط عالميًا.

وقد قامت المنظمة بوضع خطة لإنتاجها من النفط خلال الفترة من أول يوليو ١٩٦٥ وحتى أول يونيو ١٩٦٦، وكان الطلب على البترول في تلك الفترة قد قُدر بأكثر من المتوقع، وقد عارضت الشركات العاملة في مجال النفط تلك الخطة ووقفت بقوة ضدها، كما أن هناك عدد من الدول الأعضاء في منظمة أوبك قد رفضت تلك الخطة، مثل المملكة العربية السعودية، وليبيا، ولاقتناعهما بأن تلك الخطة لا تحقق الاستقرار في أسعار النفط وأنه لا جدوى منها، ومن ثم فقد تخلتا عن تلك الخطة، ومن ثم فقد فشلت تلك الخطة التي وضعتها منظمة أوبك في هذا الشأن(٤٧).

في عام ١٩٧٠ بدأت فكرة برمجة الإنتاج تلوح في الأفق مرة أخرى، وذلك بناءً على طلب دولة فنزويلا، غير أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل مرة أخرى، نظرًا لارتفاع أسعار البترول في عام ١٩٧١، وقد حاولت دولتي ليبيا والجزائر، إحياء تلك الفكرة مرة أخرى، غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، وبسبب معارضة المملكة العربية لها، واقتناعها التام بأن تحديد كميات الإنتاج إنما هو عمل سيادي تختص به كل دولة وفقًا لظروفها، وأن هذا الأمر غير قابل للتدخل فيه من قبل منظمة أوبك(٤٨).

وتجدر الإشارة إلى أنه قد حدث إنخفاضًا في الطلب على البترول في خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى النصف الأول من عام ١٩٧٨، الأمر الذي استلزم من دول منظمة أوبك أن تقوم بإجراء تخفيضات على إنتاجها من النفط، وحتى تتمكن من مواجهة الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال النفط، فقامت منظمة بتخفيض إنتاجها من النفط مع توزيع تلك التخفيضات في الإنتاج على الدول الأعضاء داخل المنظمة وبطريقة تتسم بالعدالة، وقد تمكنت المنظمة في نهاية المطاف من تحديد كمية النفط المنتج وقد كتب لها النجاح في هذا الشأن، وقد كان دافع المنظمة من وراء ذلك هو الحفاظ على أسعار البترول المنتج من انهيار أسعاره(٤٩).

---

(٤٧) انظر: د. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص ١٣٢– ١٣٤.

(٤٨) انظر: د. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص١٣٤.

(٤٩) انظر: إيان سيمور، الأوبك، أداة تغيير، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ترجمة: د. عبد الوهاب أمين، بدون دار نشر، ١٩٨٣، ص٣٢٨.

الفرع الثاني
منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] ودورها البارز في الحفاظ على الاحتياطيات النفطية

لقد لعبت منظمة أوبك دورًا بارزًا في الحفاظ على الاحتياطيات النفطية، غير أنه بالنظر للزيادة المطردة في إنتاج البترول مع انخفاض معدلات اكتشاف النفط، فقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في الاحتياطيات البترولية في الدول المصدرة للبترول الأعضاء في منظمة أوبك، وأنه وفقًا للإحصائيات التي تم إجرائها في غضون عام ١٩٥١، وبداية عام ١٩٧٩، فقد كشفت عن الانخفاض الحاد والشديد في الاحتياطيات النفطية بالنسبة للإنتاج وذلك في عدد خمس دول أعضاء في المنظمة، هي السعودية، ودولة الإمارات وقطر وإيران والكويت، حيث بلغت في عام ١٩٥١ (١: ١٣٥) انخفضت في عام ١٩٧٩ إلى (١: ٤٢)، كما انخفض عمر الاحتياطيات النفطية من ٧٠ عام في ١٩٦٠ إلى أقل من ٤٠ عام في عام ١٩٧٩[٥٠].

هذا ونهجت معظم دول منظمة الأوبك ذات النهج، فقامت بتخفيض إنتاجها من النفط، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض حجم إنتاج هذه الدول من البترول، وبعد كان التنافس الشديد بين هذه الدول يتمثل في زيادة حجم الإنتاج للتصدير للدول المستهلكة[٥١].

ونظرًا لقيام حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ فقد قامت منظمة أوبك برفع أسعار النفط في أعقاب هذه الحرب، وهو ما كان سببًا رئيسيًا في أن تخفض الدول الغربية من استهلاكها من البترول والبحث عن مصادر أخرى بديلة، مثل الطاقة النووية والفحم والطاقة الكهربائية، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الطلب على النفط وتقليل استهلاكها للبترول، ومن ثم استطاعت الدول الغربية الحفاظ على الاحتياطيات النفطية لديها.

وتجدر الإشارة أن دول منظمة أوبك قد بلغت الإحتياطيات النفطية لديها في عام ٢٠٠١ نحو ٧٨% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة، مع الوضع في الاعتبار أن هناك

---

(٥٠) انظر: د. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص١٣٥ – ١٣٦.

(٥١) انظر: د. خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص١٣٦ – ١٣٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

بعض الدول الأعضاء في المنظمة تنتج النفط بكميات هائلة وهو ما سيؤدي مستقبلاً إلى التعجيل باستنفاذ احتياطياتها من النفط[٥٢].

ويمكن القول بأن منظمة أوبك قد لعبت دورًا هامًا وفعالاً في العمل الجاد على توفير كافة احتياجات الدول الغربية الصناعية من النفط، لاسيما خلال فترة الأزمة الإيرانية الخاصة بإمدادات النفط والتي وقعت في غضون عام ١٩٧٨، حيث استطاعت المنظمة بذل الجهود الشاقة من أجل زيادة الحصص المنتجة من النفط لمواجهة الطلب العالمي على النفط، فقامت المنظمة بزيادة طاقة إنتاجها ليصل إلى مليون برميل من النفط يوميًا[٥٣].

المبحث الثالث
منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك][٥٤] ودورها البارز في مجال السياسة النفطية

تمهيد وتقسيم:

رغبة من الدول المصدرة للنفط في الاستغلال الأمثل لمواردها النفطية وبما يحقق مصالحها الوطنية، فكان التفكير في ضرورة إنشاء منظمة بترولية عربية تحقق هذا الهدف التي تنشده تلك الدول.

وباعتبار أن النفط يمثل أهمية قصوى بالنسبة للدخل القومي للدول المصدرة للنفط، فكان من الضروري التفكير في إنشاء كيان قوي يحقق لهذه الدول النمو الاقتصادي المنشود، فكان التفكير في إنشاء منظمة واحدة تضم كافة الدول المصدرة للنفط، هذه المنظمة أطلق عليها منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك].

وسوف نعرض في هذا المبحث لأهم النقاط الخاصة بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك] وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: نشأة المنظمة وعضويتها وأهدافها

المطلب الثاني: أنشطة منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط [أوابك]

([٥٢]) انظر: حمود رشدي طه، ما أشبه الليلة بالبارحة، مجلة البترول، شهرية، العدد الثالث، المجلد الثاني والعشرين، الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٧ وما بعدها.

([٥٣]) انظر: د. خالد سعد زغلول، المرجع السابق، ص١٣٧.

([٥٤]) كلمة أوابك إنما تعبر عن الأحرف الأولى من اسم المنظمة باللغة العربية:
Organization of the Arab Petroleum Exporting Countries (O-A.P.E.C).

المطلب الثالث: العلاقة فيما بين منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك

المطلب الأول

نشأة منظمة أوابك وعضويتها وأهدافها

أولاً: النشأة التاريخية لمنظمة الأوابك:

لقد صدر قرار إنشاء منظمة أوابك من خلال اتفاقية تم إبرامها في بيروت عام ١٩٦٨، وقد كان إنشاء هذه المنظمة تتويجًا للجهود العربية المبذولة من أجل إنشاء كيان مشترك للدول المصدرة للنفط، وفي مؤتمر البترول العربي الذي عُقد في القاهرة عام ١٩٥٩ برزت فكرة إنشاء كيان عربي في مجال النفط، وقد انتهى هذا المؤتمر بتكليف الجمعية المصرية للبترول بضرورة إعداد مشروع اتفاقية للمنظمة المقترحة(٥٥)، وقد بادرت كل من السعودية والكويت وليبيا(٥٦)، إلى إنشاء منظمة أوابك، وأنه وعقب إنهاء الإجراءات الدستورية الخاصة بالمنظمة، فقد اجتمع أول مجلس وزراء للمنظمة بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٦٨، ثم أعقب ذلك عقد عدة اجتماعات من أجل وضع القواعد والأسس التي تسير عليها المنظمة من أجل تحقيق الأهداف التي نشئت المنظمة من أجلها، وقد تم اختيار دولة الكويت لتكون المقر الرسمي للمنظمة الجديدة، وعند إنشاء منظمة أوابك كان الحرص من المؤسسون على عدم وجود ثمة تعارض بين المنظمة الجديدة ومنظمة أوبك، لذلك فقد تضمنت اتفاقية إنشاء منظمة أوابك، تنظيمًا للعلاقة بين المنظمتين وحتى لا يكون هناك ثمة تعارض فيما بين المنظمتين، لذلك فقد نصت المادة (٣) من الاتفاقية المنشئة لمنظمة أوابك على أنه:

"لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بحقوق والتزامات أعضاء منظمة أوبك تجاهها، ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة (أوبك) المصادق عليها، وعليهم التمشي بموجبها حتى ولو لم يكونوا أعضاء فيها".

وتتشابه منظمة أوابك مع غيرها من المنظمات الأخرى في كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات، غير أن منظمة أوابك إنما تتمتع بميزة وصلاحيات الأشخاص الاعتبارية،

---

(٥٥) تجدر الإشارة إلى أن منظمة أوابك تُعد منظمة ذات طابع عربي صرف.

(56) Abdul Kader Maachou, L' OAPEC, organisation international & coopération économique et instrument intégration régional, Mémoire pour le D.E.G. de sciences politiques, université De paris, 1980, P.16.

(ISSN: 2537 - 0758)

فيكون للمنظمة الحق في حيازة الأموال المنقولة والثابتة ولها الحق في تملكها، كما يحق لها إبرام كافة التصرفات القانونية.

كما يثبت للمنظمة الحق في التمتع بالحصانات والامتيازات المقررة لتحقيق أهدافها، مع العلم بأن المنشآت التي تمتلكها المنظمة تُعد ذات حصانة ووفقًا لنص المادة (٤) من ميثاق المنظمة.

ويحق للمنظمة أن تبرم اتفاقات مع الدول غير الأعضاء فيها أو مع منظمة دولية أخرى بهدف إنشاء مشروعات مشتركة في كافة الأنشطة الاقتصادية وتحديدًا في مجال صناعة النفط (م/٥).

كما قررت الاتفاقية أن ما يحكم المسئولية التعاقدية للمنظمة، هو القانون الذي يحكم العقد الذي تم إبرامه، أما فيما يتعلق بالمسئولية التقصيرية فإن ما يحكمها هو المبادئ العامة المشتركة المنصوص عليها في قوانين الدول الأعضاء في المنظمة (م/٦)[٥٧].

ثانيًا: العضوية في منظمة الأوابك:

عند التحدث عن نظام العضوية في منظمة الأوابك، ينبغي أن نشير أن تلك المنظمة قد تم تأسيسها بمعرفة ثلاث دول وهم (الكويت، والسعودية، وليبيا) لذلك فإنه يطلق على هذه الدول الأعضاء المؤسسون، وهم من وقعوا على اتفاقية إنشاء المنظمة، وبالرجوع للاتفاقية المنشئة للمنظمة نجد أنها قد اشترطت في القطر العربي الذي يريد الانضمام لعضوية المنظمة **أن يتوافر فيه ثلاثة شروط تتمثل في:**

١- أن يشكل النفط المصدر الهام للدخل القومي لهذا القطر.

٢- أن يمتثل القطر العربي الذي يريد الانضمام لعضوية المنظمة للأحكام الواردة في الاتفاقية المنشئة للمنظمة والالتزام بها وكذا الالتزام بأية تعديلات تطرأ عليها.

٣- ضرورة حصول القطر العربي الذي يريد الانضمام لعضوية المنظمة على موافقة المجلس بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات، مع ضرورة أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسون للمنظمة.

وقد أدى تطبيق الشرط الأول إلى الحيلولة دون انضمام العديد من الدول العضوية المنظمة رغم أنها دولاً منتجة للبترول، غير أن البترول لا يُعد المصدر الرئيسي لدخلها

---

(٥٧) انظر في ذلك الشأن المواد أرقام (٤، ٥، ٦) من الاتفاقية المنشئة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

القومي، كما هو الحال في كل من الجزائر ومصر وسوريا، لذلك نجد أن مجلس وزراء المنظمة قد قرر في اجتماعه الاستثنائي الذي عقد في ٢٤ مارس ١٩٧٠، وبإجماع الآراء على قبول انضمام كل من الجزائر ودبي وأبو ظبي وقطر والبحرين[٥٨] لعضوية المنظمة، وعلى الرغم من أن البترول لا يُعد المصدر الرئيسي لدخلها القومي، وتأسيسًا على ذلك فقد تم تعديل الفقرة الأولى من المادة السابعة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة، حيث تم تعديلها ليصبح النفط مصدرًا هامًا وليس أساسيًا أو رئيسيًا في الدخل القومي للقطر العربي الذي يريد الانضمام لعضوية المنظمة، ومن ثم فقد سمح التعديل المنوه عنه بإنضمام دول عربية أخرى مثل سوريا ومصر والعراق لعضوية المنظمة في عام ١٩٧٢، كما انضمت تونس لعضوية المنظمة في عام ١٩٨٢، ومن ثم فقد أصبح عدد الأعضاء في المنظمة إحدى عشرة دولة، وتجدر الإشارة أنه يثبت الحق للدول الثلاث المؤسسة لمنظمة الأوابك في الاعتراض على انضمام أية دولة جديدة لعضوية المنظمة.

ويمكن القول بأن هناك دولاً أعضاء في منظمة الأوابك وفي ذات الوقت أعضاء في منظمة أوبك وعددهم سبع دول هم: الكويت، والسعودية، والجزائر، وليبيا، والعراق، والإمارات، وقطر، كما أن هناك دولاً أعضاء في منظمة الأوابك وليست أعضاء في منظمة الأوبك، وهم مصر، والبحرين، وسوريا، وتونس[٥٩].

ثالثًا: أهداف منظمة الأوابك:

تم النص على أهداف منظمة الأوابك في المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة للمنظمة، حيث تنص تلك المادة على أن: "هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة، منفردين أو مجتمعين، وتوجيه الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومقبولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء".

---

(٥٨) تجدر الإشارة أن كلاً من أبو ظبي ودبي قد انسحبتا من عضوية المنظمة في عام ١٩٧٢، غير أنهما قد عادتا مرة أخرى للانضمام لعضوية المنظمة ولكن باسم جديد هو الإمارات العربية المتحدة.

(٥٩) انظر: د. محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط، المرجع السابق، ص٢٥٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

ولتحقيق الهدف المنشود من إنشاء المنظمة فقد حدد ميثاق المنظمة السبل التي يجب مراعاتها واتباعها في هذا الشأن **وتتمثل في:**

١- ضرورة أن تكون هناك إجراءات يكون من شأنها تنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء في المنظمة.

٢- ضرورة توفير آلية يكون من شأنها التيسير على الأعضاء في المنظمة في تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص العمل لمواطني الدول الأعضاء في المنظمة في أقطار الدول الأعضاء التي يتوافر لها الإمكانيات في هذا الشأن.

٣- ضرورة أن يكون هناك تعاون تام فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة لحل كافة المشكلات التي تصادفهم في مجال صناعة البترول.

٤- ضرورة العمل على تفعيل مبدأ الاستفادة القصوى من إمكانيات وموارد الدول الأعضاء في إنشاء مشروعات مشتركة في مجال النفط [٦٠].

كما نصت المادة الخامسة من الاتفاقية على أنه: "تعقد اتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع اتحاد من الدول أو مع منظمة دولية، وعلى الخصوص اتفاقيات مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول"، كما نصت المادة التاسعة والعشرون من الاتفاقية المنشئة على ضرورة "تنسيق مواقف الدول الأعضاء في نطاق المنظمة وضرورة التشاور فيما يتخذونه من إجراءات إزاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول"[٦١].

ومما سبق ذكره نستطيع أن نقرر أن أهداف منظمة الأوابك يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى، وهي الاختصاصات الإقليمية والتي حرصت المنظمة على تحقيقها في نطاق الدول الأعضاء في المنظمة وبهدف رعاية مصالحهم، والثاني هي الاختصاصات في المجال الدولي غير العربي وهي تهدف إلى تحقيق صلات قوية مع أجهزة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية[٦٢].

([٦٠]) انظر المادة (٢) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة، وانظر كذلك:
Middle East Economic Consultants report, No. 26, P.7.

([٦١]) انظر المادة (٢٩) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

([٦٢]) انظر: د. عادل أمين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٨٠، ص٢١ وما بعدها.

المطلب الثاني
الأنشطة التي تباشرها منظمة الأوابك

لقد تعددت المجالات التي تباشر فيها منظمة الأوابك نشاطها والهدف منها هو تحقيق مصالح الدول الأعضاء في المنظمة، ويمكن حصر مجالات الأنشطة التي تمارسها منظمة أوابك فيما يلي:

١- تأييد ومؤازرة الدول الأعضاء في المنظمة بشأن سياساتها النفطية:

لقد صدر عن مجلس وزراء منظمة الأوابك العديد من القرارات التي تؤيد الدول الأعضاء بشأن سياساتها النفطية لاسيما المتعلقة بعلاقة أعضائها بالشركات العالمية للنفط، **وقد تمثل ذلك فيما يلي:**

أ- تأييد دولة ليبيا فيما أقدمت عليه من رفع أسعار النفط في عام ١٩٧٠، وكذا قيامها بتأميم ٥١% من حصص الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها في عام ١٩٧٣.

ب-تأييد دولة العراق بشأن قيامها بتأميم شركة نفط العراق في عام ١٩٧٢، بل أن المنظمة قد بذلت الجهد الكبير في سبيل الوقوف بجوار الحكومة العراقية في هذا الشأن، بأن قامت بتشكيل لجنة وزارية لمتابعة القرار الصادر من منظمة الأوبك في ٩ تموز ١٩٧٢ بشأن هذا الموضوع مما كان من شأنه نجاح قرار التأميم الذي اتخذته الحكومة العراقية في هذا الشأن.

٢- قيام منظمة الأوابك بتوثيق صلتها وعلاقاتها بالمنظمات الدولية الإقليمية بالمستهلكين:

أن المتتبع لأنشطة منظمة الأوابك، يجد أنها قد لعبت دورًا هامًا وفعالاً لتوثيق العلاقات فيما بينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية الممثلة لجمهور المستهلكين، وقد تمثلت هذه الأنشطة في قيام الأمين العام للمنظمة أو من ينوب عنه في الاتصال المباشر بتلك المنظمات، وعقد الندوات مع جمهور المستهلكين، وكذا الاشتراك في المؤتمرات الدولية التي تنظمها تلك المنظمات في مجال النفط، كما صدر عن المنظمة العديد من النشرات المعبرة عن رأي الدول أعضائها فيما يتعلق ببعض القضايا النفطية الدولية، وتنفيذًا لما جاء الاتفاقية المنشئة للمنظمة[٦٣].

([٦٣]) انظر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول السنوي الثاني المقدم إلى الاجتماع الخامس عشر لمجلس الوزراء، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، ص ص ٥١- ٥٢.

(ISSN: 2537 - 0758)

هذا وقد قامت منظمة الأوابك بالمساهمة الفعالة في إنشاء العديد من المشروعات العربية المشتركة، كما نصت المادة الخامسة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة على أنه "تعقد الاتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع اتحاد من الدول أو مع منظمة دولية وعلى الخصوص اتفاقيات إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول"(٦٤).

وبمطالعة نصوص الاتفاقية المنشئة للمنظمة، يتضح لنا أن هناك طريقتين لإقامة المشروعات المشتركة:

الطريقة الأولى: إنشاء المشروعات المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة الأوابك جميعها أو من يرغب منها في ذلك، وهو ما تم النص عليه في المادة الثانية فقرة **(هـ)**.

الطريقة الثانية: إنشاء المشروعات المشتركة بين المنظمة من جهة والدول الأعضاء فيها أو مع الدول الأخرى، أو اتحاد من الدول أو المنظمات من جهة أخرى، وهو ما تم النص عليه في المادة الخامسة من الاتفاقية(٦٥).

وفي هذا الصدد يثور التساؤل الهام وهو هل نجحت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك في مهمة تنسيق السياسات البترولية؟

لقد نجحت منظمة الأوابك في تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء في المنظمة، بل نستطيع أن نقرر أن هذا الأمر يمثل أحد الأهداف الرئيسية التي تضمنتها الاتفاقية المنشئة للمنظمة، حيث نجد أن المادة التاسعة من الاتفاقية تنص على أنه: "سياسات الأعضاء المتعلقة بالشئون البترولية ذات أهمية مشتركة وعلى ذلك يتعهد الأعضاء بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق موقفهم وما يتخذونه من إجراءات إزاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول".

وبقيام الدول المصدرة للنفط بالسيطرة الكاملة على مواردها النفطية، وانفرادها بتحديد أسعار النفط والكميات المنتجة منه، تزايدت الأهمية في ضرورة تنسيق السياسة البترولية للدول الأعضاء وهو ما نجحت منظمة الأوابك في تحقيقه.

---

(٦٤) انظر المادة الخامسة من الاتفاقية.

(٦٥) انظر أستاذنا الدكتور: أحمد قسمت الجداوي، الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء الثالث، الدراسات القانونية والإدارية، الكويت، ١٩٧٧، ص ص ٦٨– ٦٩.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الأوابك وإن كانت قد نجحت في تنسيق السياسة البترولية للدول الأعضاء فيها، إلا أنها لم تستطع تحقيق النجاح في وضع سياسة نفطية موحدة على مستوى الدول الأعضاء فيها، ذلك أن كل دولة عضو في المنظمة إنما تستقل تمامًا بوضع سياسة نفطية خاصة بها، بل أن صناعة النفط قد اتسمت بالفوضى في التخطيط، كما أن مشروعات البتروكيماويات والتكرير والنقل والإنتاج على مستوى الدول الأعضاء في المنظمة قد اتسمت هي الأخرى بالفوضى[٦٦]. بل أن الواقع يؤكد أن المشروعات العربية كانت تنافس بعضها البعض.

ويرى الباحث أنه وبالنظر لكون أن العائدات النفطية إنما تشكل مصدرًا هامًا للدخل القومي للدول الأعضاء في منظمة الأوابك، فمن الخطورة الشديدة أن يترك أمر تقدير كمية النفط المنتج وكذا تحديد أسعاره لعوامل السوق، لذلك يتعين على الدول الأعضاء في منظمة الأوابك التنسيق الكامل فيما بينها بهدف السيطرة على كميات النفط المنتج ومن ثم الانفراد بتحديد أسعاره وعدم ترك هذا الأمر لعوامل السوق.

المطلب الثالث

العلاقة فيما بين منظمة الأوابك ومنظمة الأوبك

من الأمور التي حرصت منظمة الأوابك على التأكيد عليها عند نشأتها، هو عدم وجود ثمة تعارض بين عمل منظمة أوابك ومنظمة الأوبك، ونجد ذلك واضحًا فيما نصت عليه المادة (٣) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة، حيث نصت تلك المادة على أنه: "لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية المنشئة للأوابك على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، وعلى الخصوص فيما يتعلق بحقوق أعضاء منظمة أوبك والتزاماتها تجاهها.

ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة أوبك المصادق عليها، وعليهم التمشي بموجبها حتى ولو لم يكونوا أعضاء في منظمة أوبك".

([٦٦]) انظر: د. حميد القيس، دراسات في اقتصاديات البترول، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٩، ص١١٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

وإن كان هناك تشابه فيما بين المنظمتين فيما يتعلق بالأهداف المراد تحقيقها، غير أن هناك اختلاف بين المنظمتين، **يمكن إيضاحه في النقاط التالية**[٦٧]:

١- أن منظمة الأوبك تُعد من قبل المنظمات الدولية كون أن أعضاء تلك المنظمة ينتمون للعديد من الدول الموجودة في كافة إنحاء العالم، بينما تعتبر منظمة الأوابك منظمة إقليمية، باعتبار أن العضوية في تلك المنظمة مقصورة على الدول العربية فقط.

٢- من الشروط الأساسية للحصول على عضوية منظمة أوبك، أن تكون الدولة طالبة الانضمام لعضوية المنظمة من الدول المصدرة للنفط وبكميات وفيرة وليست بكميات محدودة، في حين أن العضوية في منظمة الأوابك تثبت للدول التي يشكل النفط بالنسبة لها مصدرًا هامًا لدخلها القومي، أي أنها لم تشترط للحصول على عضويتها، أن تكون الدولة طالبة الانضمام من الدول التي تتمتع بقدرتها على إنتاج النفط بكميات وفيرة.

٣- من مميزات منظمة الأوابك أنها تضم في تشكيلها هيئة قضائية تتولى القيام بالعديد من المهام والمسئوليات، وأن القرارات الصادرة عنها تكون ملزمة لكافة الدول الأعضاء في المنظمة وذلك بعكس منظمة الأوابك التي لا تضم في تشكيلها وهيكلها التنظيمي مثل هذه الهيئة القضائية.

٤- من أهم الأهداف التي تسعى منظمة الأوبك إلى تحقيقها هو رفع مستوى أسعار المواد البترولية وتحسينها، أو على الأقل المحافظة على استقرار تلك الأسعار ومنع تدهورها، في حين نجد أن منظمة أوابك تهدف إلى ربط القطاع النفطي في الدول الأعضاء بسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى الموجودة في الدولة.

٥- تهدف منظمة الأوبك إلى الوصول إلى تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء المنظمة وتمثل ذلك في إقامة المشروعات النفطية

(٦٧) انظر: د. خلاف عبد الجابر خلاف، احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة، دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ص ١٦٨- ١٧٠.

المشتركة بين الدول الأعضاء، في حين نجد أن هذا الهدف ليس من بين الأهداف التي تسعى منظمة الأوابك إلى تحقيقه(٦٨).

ومما تقدم نستطيع أن نخلص إلى أن منظمة الأوابك إنما تلعب دورًا هامًا وحيوي في العديد من المجالات ذات الصلة بالسياسة النفطية، وأن دورها في هذا الشأن لا يقل عن الدور الذي تقوم به منظمة أوبك، أو ما تقوم به الوكالة الدولية للطاقة في هذا المجال، وباعتبار أن الأخيرة إنما تمثل مصالح الدول المستهلكة للطاقة(٦٩)، وقد كانت هذه الوكالة نتاج ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECO في يناير عام ١٩٧٤ من تقرير بشأن البرامج الأمريكية في مجال أبحاث وتنمية الطاقة(٧٠)، ومن ثم فقد بات المجتمع الدولي مهيئًا لتقبل فكرة إنشاء اتحاد للطاقة يضم الدول المستهلكة، وبرغم المجهودات المبذولة من جانب منظمة الأوابك في مجال السياسة النفطية، غير أننا تطالب تلك المنظمة بضرورة بذل المزيد من الجهد لمواجهة النظام العالمي الجديد للتجارة، والمطالبة بإدخال النفط ومشتقاته في إطار اتفاقية الجات، ذلك أنه من غير الملائم أن يكون الدور الذي تلعبه تلك المنظمة مقصورًا على توفير الإمدادات النفطية في السوق العالمي حتى نضوب هذه الثروة.

الخاتمة

بعد دراسة موضوع منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك] ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) ودروهما البارز في مجال السياسة النفطية، فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوردها على النحو التالي:

---

(٦٨) انظر: د. خلاف عبد الجابر خلاف، المرجع السابق، ص١٦٩.

(٦٩) الوكالة الدولية للطاقة INTERNATIONAL ENERGY AGENY (I.E.A)
هذا وقد تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في ١٥ نوفمبر عام ١٩٧٤ حيث قرر مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إنشاء وكالة دولية للطاقة تعمل بوصفها هيئة مستقلة في إطار المنظمة، وبتاريخ ١٨ نوفمبر عام ١٩٧٤، تم في باريس التوقيع على اتفاقية البرنامج الدولي للطاقة، وتُعد تلك الاتفاقية هي المنشئة للوكالة الدولية للطاقة.

(٧٠) انظر أستاذنا الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي، الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد الأول، ١٩٧٥، ص٧٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

أولاً: النتائج:

١- حق الدول المنتجة للبترول في الحفاظ على ثرواتها النفطية وذلك عن طريق تحديد الكميات المنتجة منه ولمنع استهلاكه استهلاكًا يؤدي إلى نضوب هذا المورد وهو ما يعرض مستقبل الأجيال المقبلة للخطر لعدم الحفاظ على هذا المورد الطبيعي.

٢- تلعب منظمة أوبك وكذا منظمة الأوابك دورًا هامًا في سبيل ضبط أسعار النفط.

٣- تبذل منظمة أوبك دورًا هامًا في سبيل تحقيق مصالح الأعضاء في المنظمة.

٤- تعمل كلاً من منظمتي أوبك وأوابك على أن تحقق الدول الأعضاء فيهما الدخل الوفير من صناعة النفط.

٥- تعمل منظمة أوبك على تشجيع الدول الأعضاء فيها على المشاركة في المشروعات التي تقوم بها الشركات الأجنبية المتعاقدة صاحبة الامتياز عن طريق المشاركة في رأسمال تلك الشركات وفي ظل عقود الامتياز القائمة وهو ما سيترتب عليه في نهاية المطاف تحسين الدخل للدول المنتجة.

٦- العمل على توافر التنسيق الدائم فيما بين الدول الأعضاء بهدف اختيار السياسات البترولية المناسبة التي تحقق دومًا مصالح الدول الأعضاء وتوفير عائد مجزي لها من النفط.

٧- حرمان الدول المنتجة للبترول من الحقوق المقررة لها من حيث ممارسة سيادتها على ثرواتها النفطية وذلك لسنوات عديدة.

٨- تنفي الدراسة من كلاً من منظمتي الأوبك والأوابك ممارستهما لأية سياسة احتكارية في مجال النفط.

٩- عدم مسئولية منظمة أوبك عن الارتفاع في أسعار البترول، وأن السبب في ذلك الارتفاع يرجع للدول الصناعية الكبرى، وأنه لا علاقة لمنظمة أوبك بهذا الأمر.

١٠- استطاعت منظمة أوابك تنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء فيها.

١١- تسعى منظمة أوابك من أجل التيسير على الأعضاء بها في تبادل المعلومات والخبرات.

١٢- تسعى منظمة أوابك إلى ترسيخ مبدأ التعاون التام فيما بين الدول الأعضاء لحل كافة المشكلات التي تصادفهم في مجال صناعة البترول.

ثانياً: التوصيات:

١- توصي الدراسة بضرورة قيام الدول المنتجة للبترول بتعظيم عائدتها من البترول وذلك عن طريق تطوير صناعة النفط وذلك عن طريق بيع النفط في صورة مشتقات ومنتجات مصنعة بدلاً من بيعه في صورته الخام.

٢- ضرورة قيام الدول المنتجة للبترول بالتعاون فيما بينها وما يحقق مصلحة مواطنيها وكذا العمل على ضبط أسعار النفط عالميًا.

٣- يجب أن تعمل منظمة أوبك وكذا منظمة الأوابك على تعديل ميثاق منظماتهما بحيث تكون قراراتها صادرة بالأغلبية وليس بالإجماع مع ضرورة أن تكون القرارات الصادرة في هذا الشأن ملزمة للجميع.

٤- ضرورة فتح باب العضوية في منظمة أوبك لتضم العديد من الدول المنتجة للبترول وذلك بهدف تقوية المنظمة.

٥- توصي الدراسة بضرورة إنشاء جهاز قضائي داخل منظمة أوبك وعلى اعتبار أن وجود هذا الجهاز سيساهم بقدر كبير في تقوية المنظمة.

٦- يجب تقوية الروابط فيما بين الدول العربية كافة وذلك عن طريق الاهتمام بإقامة المشروعات المشتركة فيما بين هذه الدول.

٧- توصي الدراسة بأن السعر العادل للنفط يجب أن يكون هو السعر الذي يحقق مصالح الأطراف كافة وليس الذي يحقق مصلحة أحد الأطراف.

٨- يجب على الدول الصناعية الكبرى العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية داخل الدول النامية.

٩- ضرورة أن يكون هناك حوار صادق بين المنتجين والمستهلكين للنفط للوصول إلى ضرورة أن يتم إدراج البترول والمنتجات القائمة عليه باتفاقيات منظمة التجارة العالمية وذلك لضمان التوزيع المنصف والعادل للريع البترولي فيما بين المنتجين والمستهلكين.

(ISSN: 2537 - 0758)

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

١. أحمد البار، التطورات في سوق البترول، دار الفنون للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

٢. أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية، أصولها وقضاياها المعاصرة، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩١.

٣. أحمد قسمت الجداوي، الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أساسيات صناعة النفط والغاز، الجزء الثالث، الدراسات القانونية والإدارية، الكويت، ١٩٧٧.

٤. إيان سيمور، الأوبك، أداة تغيير، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ترجمة: د. عبد الوهاب أمين، بدون دار نشر، ١٩٨٣.

٥. جمال خطاب، النظام القانوني الدولي لمنظمة الدول المصدرة للبترول، دار النهضة العربية، ٢٠١٤.

٦. حسين عمر، المنظمات الدولية، هيئات ووكالات منظمة الأمم المتحدة، ومنظمات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣.

٧. حسين فهمي، إستراتيجية البترول، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، ١٩٨١.

٨. حمود رشدي طه، ما أشبه الليلة بالبارحة، مجلة البترول، شهرية، العدد الثالث، المجلد الثاني والعشرين، الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة، ١٩٨٥.

٩. حميد القيس، دراسات في اقتصاديات البترول، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٩.

١٠. خالد سعد زغلول حلمي، النظم القانونية والسياسية للنفط العربي، الطبعة الأولى، مكتب الدراسات والاستشارات القانونية، وحدة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٧.

١١. خلاف عبد الجابر خلاف، احتكار أجهزة النفط التنظيمية والأزمة الراهنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

١٢. رجاء عبد الملك: البترول والصدمات المركبة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.
١٣. عادل أمين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٨٠.
١٤. عبد الحميد أبو بكر، البترول المصري، أسراره ورجاله، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤.
١٥. عبد الحميد الأحدب، النظام القانوني للبترول في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٨٢.
١٦. مصطفى سيد عبد الرحمن، قانون التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.

الرسائل العلمية:

١. أحمد عبد الغني إسماعيل، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية النفطية، دراسة تطبيقية على نيجيريا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.
٢. حسن عطية الله، سيادة الدول النامية على موارد الأرض الطبيعية، دراسة للقانون الدولي للتنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.
٣. شريف علي خليل العطفي، النظام القانوني لعقود الامتيازات البترولية والغاز، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
٤. شهرزاد طه حسين عمر، اتجاهات أسعار البترول العربي خلال الفترة من ١٩٤٩–١٩٨٣، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.
٥. صاحب ذهب، البترول العربي الخام في السوق العالمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٦٩.
٦. مانع سعيد العتيبة، أوبك الصناعة البترولية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، منشورات مؤسسة نوفل، بيروت، ١٩٧٤.

(ISSN: 2537 - 0758)

المقالات والأبحاث الدورية:

١. أحمد قسمت الجداوي، الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد الأول، ١٩٧٥.
٢. مجلة البترول– شهرية، تصدر عن قطاع البترول المصري بعنوان: أوبك ومسيرة ٥٠ عامًا ...، العدد الرابع، المجلد السابع والأربعين.
٣. محمد بن عبد الله المنيف، محافظ المملكة العربية السعودية لدى أوبك "منظمة الدول المصدرة للبترول [أوبك]"، نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، بحث منشور في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٤١)، ٢٠٠٨.
٤. محمد رشدي طه، أوبك تلاحق الأحداث، مجلة البترول، شهرية، العدد السادس، المجد الحادي والعشرين، الهيئة المصرية العامة للبترول، القاهرة، ١٩٨٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Abdul Kader Maachou, L'OAPEC, organisation international & coopération économique et instrument intégration régional, Mémoire pour le D.E.G. de sciences politiques, université De paris, 1980,
2. Lan Skeet, OPEC: Twenty-five years of prices and politics, Cambridge energy studies (Cambridge. New York; Cambridge university press, 1988).